

Distr.: General
27 December 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 100 (ر) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: تدابير بناء الثقة

في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

رسالة مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتاجيكستان لدى الأمم المتحدة

في سياق الإشارة إلى قرار الجمعية العامة 50/59 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2004، الذي منحت بموجبه الجمعية منظمة معاهدة الأمن الجماعي مركز المراقب لدى الجمعية، وإلى قرارات الجمعية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، أتشرف بأن أعلمكم بما يلي:

يسر جمهورية تاجيكستان، بصفتها الرئيسة السابقة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في الفترة 2020-2021، أن تحيل إليكم البيان الصادر عن مجلس الأمن الجماعي للمنظمة الذي اعتمد في دوشانبه في 16 أيلول/سبتمبر 2021 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 100 (ر) من جدول الأعمال.

(توقيع) جونيبيك حكمت

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

البيان الصادر عن مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي

نحن، أعضاء مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، عشية الذكرى الثلاثين لمعاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرين لإنشاء المنظمة نفسها، نعلن التزامنا الراسخ بتطوير التعاون بين الدول الأعضاء وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام معاهدة الأمن الجماعي المؤرخة 15 أيار/مايو 1992، وميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2002، واستراتيجية الأمن الجماعي التي وضعتها المنظمة للفترة الممتدة إلى غاية عام 2025.

وتلتزم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب منصف ومستدام يعتمد على سيادة القانون الدولي، والتعاون المتعدد الأطراف الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي، وتنوع الثقافات والحضارات.

وتعارض الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المحاولات الرامية إلى الاستعاضة عن قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً بمفاهيم خلافية تعيد المجتمع الدولي إلى أيام التكتلات المتضادة والخطوط الفاصلة.

ومن أجل تعزيز السلام، وضمان الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، وحماية الاستقلال والسلامة الإقليمية والسيادة، بشكل جماعي، ستواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي العمل على مجالاتها ذات الأولوية من خلال التنفيذ المنهجي للالتزامات والمعاهدات الدولية والقرارات والوثائق السياسية والاتفاقات المسجلة في الوثائق الختامية لاجتماعات مجلس الأمن الجماعي والهيئات النظامية الأخرى التابعة للمنظمة.

ونلاحظ بارتياح أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي قد تمكنت خلال سنوات وجودها، بوصفها هيكلًا أمنياً جماعياً متعدد الوظائف مزوداً بأدوات حقيقية وآليات فعّالة، من بناء القدرات اللازمة لمواجهة طائفة واسعة من التحديات والتهديدات المعاصرة.

وفي البيئة الصعبة الراهنة التي تشهد زيادة في حدة المنافسات بين الدول، وتزايداً في التوترات الدولية، وتقليصاً في الحيز المتاح للتفاعل البناء من أجل التصدي للتحديات والتهديدات التقليدية والجديدة على حد سواء، تعيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تأكيد وحدة صفوفها وتصميمها على العمل باستمرار من أجل تعزيز الأمن الدولي والإقليمي والتوصل إلى حل عادل للمنازعات الدولية على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً.

وتدين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تطبيق دول فردية أو مجموعة من البلدان تدابير قسرية وتقييدية أحادية الجانب، مما ينتهك صلاحيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويشكل تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

ويساورنا بالغ القلق من استمرار ارتفاع مستوى الأخطار التي تهدد الأمن في منطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي وتهدد سيادة الدول الأعضاء فيها. ونحن ننظر إلى أي تعدي على سيادة أقاليم الدول الأعضاء في المنظمة على أنه انتهاك جسيم للقانون الدولي، وفي سياق التحذير من ارتكاب مثل تلك الأفعال، نعيد تأكيد التزامنا بالبيانات والقرارات التي سبق اعتمادها، بما في ذلك تلك المتعلقة بإقامة نظام أمني على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في المنظمة، من أجل ضمان أمنها وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

ويبعث تدهور الحالة في أفغانستان على الجزع. ونحن نعرب عن استعداننا، إذا اقتضى الأمر، لاتخاذ تدابير فعالة لضمان أمن الحدود الجنوبية لمنطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي وفقا لقرارات مجلس الأمن الجماعي.

وندعم بروز أفغانستان بوصفها دولة مسالمة ومستقلة وخالية من الإرهاب والمخدرات. وندعو جميع أطراف النزاع إلى المشاركة في مفاوضات جوهرية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المستصوب استخدام الخيارات المتاحة للمفاوضات بشأن أفغانستان، بما في ذلك آليات المجموعة الثلاثية الموسعة وصيغة موسكو للمشاورات، بوصفها أكثر الأدوات فعالية لدعم عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان.

وتعتقد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي اعتقادا راسخا أنه لا يوجد بديل عن حل المشاكل الدولية القائمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وهي تمنح الأولوية لوضع نهج منسقة إزاء المسائل المتصلة بتحسين الحالة الدولية ومواجهة التحديات والتهديدات التي يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة أن تتصدى لها. وفي هذا الصدد، تشير تلك الدول إلى تزايد أهمية إجراء حوار واسع النطاق يهدف إلى تجاوز التناقضات بين الدول، واستعادة الثقة، وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

ونلاحظ أهمية بلورة واعتماد بيانات مشتركة باعتبارها شكلا فعالا من الأشكال التي تبين المواقف المتفق عليها بين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن طائفة واسعة من قضايا الساعة المطروحة على الساحة الدولية من أجل الترويج لها بصورة مشتركة في أبرز المحافل الدولية.

ونحن نؤيد تعزيز فعالية المشاورات السياسية المتعددة المستويات بين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي يمكننا في إطارها بلورة استجابات جماعية منسقة لمواجهة التحديات والتهديدات الناشئة.

وستواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي العمل معا لتطوير مركز المراقب لدى المنظمة ومركز الشريك لدى المنظمة اللذين يمكن أن تحصل عليهما المؤسسات من أجل تحسين نظام العلاقات الخارجية التي تقيمها المنظمة وقدرتها على المساهمة في تعزيز الأمن الدولي والإقليمي. وستعمق المنظمة مستوى تعاونها مع الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجالات موضع الاهتمام المشترك.

ومراعاة لتطور الحالة العسكرية والسياسية في العالم، ولا سيما في منطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ستواصل الدول الأعضاء التطوير التدريجي لقوات وموارد نظام الأمن الجماعي بغية تعزيز استعدادها للقيام بالمهام الموكلة إليها.

وتعرب الدول الأعضاء عن تقديرها لفعالية المناورات العسكرية التي تجريها منظمة معاهدة الأمن الجماعي بانتظام، وتعترم مواصلة هذه الممارسة.

وفي مجال التعاون العسكري - الاقتصادي والعسكري - التقني، تعترم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إيلاء اهتمام أكبر لإقامة روابط تعاونية بين المؤسسات والمنظمات الدفاعية والتنفيذ الكامل لل خطة الهادفة إلى تزويد قوات الرد السريع الجماعية التابعة للمنظمة بالأسلحة الحديثة والمعدات العسكرية والخاصة والمرافق الخاصة.

وفي الوقت نفسه، تؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن التعاون العسكري والسياسي داخل المنظمة لا يستهدف بلدانا ثالثة أو منظمات دولية أخرى، بل إنه يخدم حصرا المصالح الأمنية للدول الأعضاء في المنظمة.

وتؤيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتعيد تأكيد القيمة الثابتة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها عاملا هاما في صون الأمن الدولي.

وستواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بذل جهود مشتركة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وللحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تؤكد تلك الدول الحاجة الملحة إلى وضع صك ملزم قانونا على أساس مشروع المعاهدة الروسية - الصينية بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وتؤكد أيضا أهمية المبادرة الدولية بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، التي أصبحت جميع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أطرافا كاملة العضوية فيها.

وتدعو الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى تطوير التعاون والتنسيق داخل المنظمة بشأن مسائل الأمن البيولوجي.

وتدين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بأشد العبارات الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما ومظاهريهما، وتعتبر أن ممارسات الدول التي تستخدم التنظيمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة ذات الصلة كأدوات لخدمة مصالحها السياسية والجيوستراتيجية مسألة غير مقبولة. ومن أجل التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف، تشدد تلك الدول على أهمية التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي.

وتؤيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الحفاظ على النظام القانوني الدولي القائم في مجال مراقبة المخدرات وتعزيز هذا النظام استنادا إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث، وهي تعارض تقنين أنواع معينة من المخدرات.

وتوفر استراتيجية مكافحة المخدرات التي وضعتها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي للفترة 2021-2025، والتي اعتمدت في عام 2020، حيزا إضافيا لاتخاذ تدابير تهدف إلى الحد بشكل كبير من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاستخدام غير الطبي للمخدرات، وإنشاء نظام فعال للحماية من الاستيراد غير القانوني للمخدرات، وتوسيع نطاق الآليات المعنية بمنع التصنيع غير القانوني للمخدرات وزراعة محاصيل المخدرات في أراضي الدول الأعضاء في المنظمة، وتقويض الأساس الاقتصادي

لتجارة المخدرات. وقد برهنت العملية الإقليمية الجارية للمنظمة في مجال مكافحة المخدرات المسماة "عملية القناة" (Kanal) على فعاليتها.

وستواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى ضمان أمن المعلومات، ومكافحة الهجرة غير القانونية، وحماية الناس من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

ونحن نعرب عن عزمنا الراسخ على إبراز صورة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في وسائل الإعلام من أجل إطلاع أكبر عدد ممكن من مختلف فئات الجمهور على أنشطة المنظمة بشكل أفضل.

وتعرب الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن تقديرها الكبير لرئاسة جمهورية طاجيكستان للمنظمة في الفترة 2020-2021، التي ساهمت في مواصلة تطوير المنظمة بشكل مطرد وفي رفع مستوى التعاون في جميع مجالات أنشطتها.
